

من الجدول السابق يتضح لنا انه قد حذفت من قائمة الدول الآسيوية سنة ١٩٧٣ ، تركيا ، سوريا ولبنان ، العراق ، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، واضيفت جميعا الى « بلدان آسيوية اخرى » ولذا ارتفع نصيب « دول آسيوية اخرى » من ٨٦ مهاجر بناء على التصنيف المتبع سنة ١٩٧٢ الى ١٥٣١ مهاجر بناء على تصنيف ١٩٧٣ . ومن افريقيا حذفت جميع الدول العربية الافريقية ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر والسودان ، واضيفت لـ « بلدان اخرى » ، ولذا ارتفع نصيب بلدان اخرى من ٨٠ مهاجر اي ما يساوي ١٨٪ الى ٢١٦١ اي ٧٨٪ ، ومن اوربا حذفت رومانيا وبلغاريا وهنغاريا ، ولذا ارتفع نصيب « دول اوربية اخرى » الى ٧٩٪ بعد ان كان ٠٩٪ فقط بناء على اساس التصنيف المتبعة عام ١٩٧٢ ٠٠٠ (٢٦) .

حذف جديد يضخم نسبة دول اخرى

ان ضم رومانيا وبلغاريا وهنغاريا الى « دول اوربية اخرى » في العام ١٩٧٣ والذي ادى الى رفع نسبة دول اوربية اخرى من ٠٩٪ الى ٧٩٪ استتبع بعملية حذف جديدة في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ ، حيث اسقطت بولندا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، وضمت بالتالي الى « دول اوربية اخرى » . هذا الضم ساهم برفع نسبتها مرة جديدة من ٧٩٪ سنة ١٩٧٢ ، و١٠٪ سنة ١٩٧٣ الى ١٦٦٪ سنة ١٩٧٤ و١٧٥٪ سنة ١٩٧٥ . الامر الذي يؤكد وجود دوافع وراء عمليات الحذف ، وليس عدم وجود هجرة بدليل تضخم نسبة « الدول الاخرى » .

والمقابل ، وفي حين كانت نسبة الدول الآسيوية والافريقية والاوربية الاخرى تتزايد بالنسب المشار اليها ، كان نصيب « الدول الاخرى » الخاصة بأمريكا واوقيانيا تهبط من ١١٪ للفترة ٤٨ - ٥١ الى ٥٪ سنة ١٩٧٥ ، محققة بذلك قدرا من الثبات النسبي طيلة الفترة بين ١٩٧٢ - ١٩٧٥ ، وتركزت حول النسبة المئوية ٦ . الامر الذي يؤكد وجود اعتبارات معينة وراء رفع او خفض نسبة « الدول الاخرى » .

اعادة توزيع مصادر الهجرة : والبولنديون يصبحون فرنسيين

لا بد من الاشارة الى ظاهرة اخرى تتكشف لنا عندما نقارن ارقام الهجرة سنة ١٩٧٢ ، على اساس تصنيف ١٩٧٢ بأرقام الهجرة للسنة نفسها ولكن على اساس تصنيف ١٩٧٣ . حيث لم تقف المسألة عند حدود حذف اسماء بلدان معينة ، وازضافة مهاجريها الى مهاجري بلدان اخرى . بل ابقاء مصادر الهجرة كما هي ، ولكن مع احداث تغييرات اساسية على عدد المهاجرين من هذه البلدان .

ورب قائل : ولكنه من الطبيعي ان تحدث تعديلات ، وطالما أظهرت الاحصائيات الاسرائيلية زيادة او نقصا لعام معين ، حين وروده في اكثر من سلسلة احصائية . واذ انه من الطبيعي ان تعدل الارقام في ضوء ظهور اية اخطاء . ان التعديلات التي تحدث غالبا ، ما تكون تعديلات طفيفة ، ولكنها لا تصل لدرجة ان تقلب الامور رأسا على عقب . الملاحظة الثانية ، هي ان الاحصائيات الاسرائيلية لعام معين ، تصدر عادة ، بعد ما